

Economic and Social Commission for Western Asia

الجلسة الأولى



UNITED NATIONS

الاستشهاد
ESCWA

Shared Prosperity **Dignified Life**



كيفية تطوير سياسات دامجة

تعميم مبدأ "عدم إهمال أحد" في السياسات الوطنية والتخطيط الاستراتيجي (المنهجيات والآليات):

- إن سياسة الإدماج الشامل تقوم على عملية خلق وإعداد بيئة مجتمعية خالية من العوائق السلوكية والمؤسسية والمادية، قابلة لاستيعاب الجميع بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يجب تمكينهم من المشاركة الكاملة على قدم المساواة مع الآخرين.
- والإدماج الشامل يرتكز على الأسس والقواعد التالية:
المشاركة الكاملة، تكافؤ الفرص، إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة، عدم التمييز، بناء القدرات، التمكين من العيش باستقلالية، تأمين التكنولوجيا المساعدة، واحترام التنوع الإنساني والكرامة المتأصلة.

أ- المشاركة الكاملة:

- بناء المجتمع الدامج يعني أن الأشخاص المشمولين هم شخصيات أساسية ضمن عملية الإدماج الشامل، كشركاء أساسيين في المجتمع، وكخبراء حول الطريقة التي ينبغي للمجتمع أن يتعامل معهم بها. وهذا يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكون لديهم نفس الفرص كباقي أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات حول السياسات، والإجراءات، والخطط التي تعنيهم. وعليه، فإن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم هي منهجية ضرورية يجب اعتمادها لأنهم هم أصحاب الشأن.

- تنص المادة 4.3 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على ما يلي:

" تتشاور الدول الأطراف تشاوراً وثيقاً مع الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، بشأن وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقية، وفي عمليات صنع القرار الأخرى بشأن المسائل التي تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراكهم فعلياً في ذلك".

ب- تكافؤ الفرص:

كونهم معزولين مستبعدين، لا يملك الأشخاص ذوو الإعاقة فرصة الاختيار كالأشخاص الآخرين. ووفقاً للقواعد المعيارية، يعني تكافؤ الفرص "تساوي حاجات جميع الأشخاص من حيث الأهمية، وأن تلك الحاجات يجب أن تشكل الأسس للتخطيط المجتمعي وعليه، يجب توظيف كافة الموارد بطريقة تضمن لكل فرد فرصاً متساوية للمشاركة الكاملة في المجتمع".

ج- إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة:

لكي نستطيع توفير فرص متكافئة، علينا إزالة العوائق والحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة في المجتمع.

1. إمكانية الوصول: تعني، ووفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتخاذ التدابير المناسبة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، إلى البيئة المادية، ووسائل النقل، والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصالات والمرافق الأخرى والخدمات المفتوحة أو المتوفرة للجمهور، سواء في المناطق المُدنية أو الريفية.

- إمكانية الوصول هي شرط أساسي لقيام مجتمع دامج للجميع ولتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2. الترتيبات التيسيرية المعقولة: هذه الترتيبات تعني القيام، وعند الحاجة، بالتعديلات والتغييرات المناسبة، والتي لا تفرض أعباء كبيرة، وبالتالي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين.

د- عدم التمييز:

- التمييز على أساس الإعاقة يعني أي تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر، ويشمل جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الحرمان من ترتيبات تيسيرية معقولة.

والمشاركة في رسم السياسات والاستراتيجيات الدامجة للإعاقة تعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة قادرون على المشاركة بشكل كامل في كافة جوانب الحياة اليومية العادية والأساسية، مع التركيز على لعب دور أساسي في المجتمع وبناء روابط دائمة معه. ومع ذلك، فإن ما يعنينا عدم تسليط الضوء فقط على الوجود الجسدي للأشخاص ذوي الإعاقة في الإجراءات والأحداث المجتمعية، بل على أهمية المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات التي تتعلق بهم "حتى لا يتم التخطيط للإجراءات التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة أو تنفيذها من دون مشاركتهم".

التخطيط الدامج للإعاقة:

- إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع السياسات والتخطيط الاستراتيجي يتطلب تفكيراً دامجاً وعملية تخطيط دامجة للإعاقة. وتكمن أهمية هذا النوع من التخطيط بأنه يكفل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال إشراك المنظمات الممثلة لهم في عملية صنع القرار، كشركاء فعليين أو كخبراء ومستشارين.
- والتخطيط الدامج يساهم في إزالة العوائق التي تتسبب بها أي من المؤسسات عبر تجاهلها لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في خططها وسياساتها التنظيمية أو الوطنية أو الاستراتيجية.

نهج المسار المزدوج:

- إن نهج المسار المزدوج هو النهج الأكثر شيوعاً من قبل وكالات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الثنائية والمنظمات غير الحكومية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية. ويُشار إليه عادةً في التقرير الخاص بتعميم الإعاقة كمسألة مواضيعية في التنمية الدولية. ويقر نهج المسار المزدوج بالحاجة إلى:

أ) القيام بمبادرات خاصة بالإعاقة لدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؛

ب) إدماج تدابير مراعية للإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج (مثل تعميم الإعاقة في مجالات مثل الموارد البشرية والميزانية).

- لا يمكن أن يؤدي نهج المسار المزدوج للإدماج إلا إلى نتائج ناجحة للأشخاص ذوي الإعاقة، إذا تم التركيز على كلا المسارين، لأنهما يكملان بعضهما البعض.

ويجب إقامة التوازن بين استراتيجيات التعميم والدعم المستهدف بما يتوافق مع تلبية احتياجات مجتمعات معينة، ولكن الهدف العام يجب أن يكون دائماً إدماج وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة جوانب الحياة المجتمعية وعملية التنمية.

نهج المسار المزدوج:

"لا شيء عنا من دوننا" هو شعار لطالما ميّز مبدأ المشاركة في حركة الإعاقة. من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في الأنشطة المجتمعية، من الضروري النظر في طرق وآليات مختلفة لإشراكهم لضمان التمثيل الهادف لهم سيما في عملية رسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي:

- تبادل المعلومات ونشرها وتأمين الحصول عليها،
- التشاور الدائم والوثيق مع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المنظمات الممثلة لهم،
- التعاون مع منظمات وجهات المجتمع المدني بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة،
- التفاهم على صناعة قرارات مشتركة،
- اعتماد استراتيجيات التمكين التي تساهم في تعزيز الحضور المعنوي للأشخاص ذوي الإعاقة.



Shared Prosperity **Dignified Life**

